من النيل إلى الفرات السفير الأمريكي و"حق توراتي" يضع العرب أمام اختبار الردّ الحقيقي

السبت 21 فبراير 2026 09:40 م

أطلق السفير الأمريكي في "إسرائيل" مايك هاكابي تصريحًا صادمًا عندما قال إن "لإسرائيل الحق التوراتي في أراض تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات"، مضيفًا في حوار مع الإعلامي الأمريكي تاكر كارلسون أنه "لا بأس لو أخذوا كل ذلك"، في إشارة إلى مساحات تشمل فلسطين التاريخية وأجزاء من مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية

هذا التصور لـ"إسرائيل الكبرى" لم يأتِ من حاخام متطرف أو ناشط هامشي، بل من ممثل رسمي لواشنطن في تل أبيب، ما يحول التصريح من جدل لاهوتي إلى رسالة سياسية مباشرة تمسّ جوهر السيادة في المنطقة، ويضع الأنظمة العربية أمام سؤال عملي: هل ستتعامل معه كزلة لسان، أم كإنذار يحتاج ردًا من مستوى مختلف؟

"من النيل إلى الفرات": من نص توراتي إلى خطاب دبلوماسي

خلال حلقة بودكاست، استدعى تاكر كارلسون نصًا من سفر التكوين عن الوعد الإلهي لإبراهيم ونسله بأرض "من النيل إلى الفرات"، وسأل ضيفه ما إذا كان ذلك يمنح "إسرائيل" حقًا إلهيًا في هذه المساحة الواسعة، فجاء رد هاكابي أولًا على نحو دال: "لا مانع لو أخذوا كل ذلك"، قبل أن يخفف لهجته ويقول إن هذا ليس موضوع اليوم. مغزى العبارة لا يتوقف عند المزاح أو المبالغة؛ بل عند كونها تعبيرًا صريحًا عن رؤية ترى أن الحدود التوراتية يمكن أن تتحول إلى مرجعية سياسية، وأن التوسع على حساب دول عربية ليس فقط مشروعًا، بل "مقبولًا" من منظور ممثل دولة عظمى.

الأسبوع السابق، قدّم هاكابي نفسه في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية كـ"مسيحي صهيوني"، مؤكدًا أن "المسيحية ما كانت لتوجد لولا اليهودية"، وأن "إسرائيل" هي المكان الوحيد في العالم الذي شعر فيه أنه "في بيته" رغم أنه لم يولد فيها. هذا الربط بين الهوية الدينية الشخصية والدفاع السياسي عن مشروع توسعي يعبّر عن تيار واضح داخل اليمين الإنجيلي الأمريكي، يعتبر دعم "إسرائيل" جزءًا من العقيدة، ويرى في النصوص المقدسة سندًا لمواقف تتجاوز القانون الدولي وحدود الدول القائمة.

تاكر كارلسون بين احتجاز أمني وفضح الوجه القمعي

أهمية الحلقة لم تقتصر على مضمونها، بل امتدت إلى ما تلاها؛ إذ أعلن تاكر كارلسون أن هو وفريقه تعرضوا للاحتجاز والتحقيق في مطار بن غوريون بعد المقابلة. بحسب روايته، صادرت السلطات الإسرائيلية جواز سفره واصطحبت أحد زملائه إلى غرفة استجواب، وسألهم رجال الأمن تفصيليًا عما دار في الحوار مع السفير، في محاولة واضحة لمعرفة مضمون الأسئلة والإجابات قبل بث الحلقة. هذا السلوك، الذي حاولت "إسرائيل" لاحقًا التخفيف منه بوصفه "إجراءات روتينية"، يناقض ادعاء أنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، ويكشف حساسية مفرطة تجاه أي نقاش علني يمسّ سرديتها أو يحرج ممثليها وحلفاءها.

روايات صحفية تحدثت عن أن تل أبيب كانت مترددة أصلًا في السماح لكارلسون بدخول البلاد، وأن الأمر احتاج إلى مفاوضات شاركت فيها جهات دبلوماسية أمريكية وإسرائيلية لتجنب "حادث دبلوماسي". والسفارة الأمريكية سارعت إلى نفي أن يكون قد "احتُجز"، لتقول إنه تعرض للأسئلة نفسها التي يتعرض لها أي زائر. لكن مجرد اضطرار المتحدثين الرسميين لتبرير ما حدث يعكس حجم الإرباك الذي سببته حلقة واحدة، ويؤكد أن ما قيل فيها لم يُعتبر مجرد نقاش فكري، بل حدثًا سياسيًا حساسًا داخل "إسرائيل" نفسها.

خطورة الصمت العربي: عندما يصبح الغياب موقفًا

التصريح المتعلق بـ"الحق التوراتي من النيل إلى الفرات" لا يستهدف الفلسطينيين وحدهم، بل يمسّ مباشرة دولًا بأسمائها وحدودها: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، السعودية وغيرها. ومع ذلك، لم يصدر حتى الآن موقف عربي جماعي يليق بخطورة الكلام، لا من الدول المعنية بالاسم، ولا من مؤسسات إقليمية تدّعي تمثيل الموقف العربي أو الإسلامي. هنا تكمن الخطورة: أن يُقرأ الصمت لا كتعقّل، بل كفراغ سياسي يسمح بتحويل الأفكار المتطرفة إلى فرضيات تفاوضية مستقبلًا.

الدول تعرف جيدًا أن "إسرائيل" ومن يدعمها يتعاملون بجدية مع الخطاب؛ كثير من المشروعات الاستيطانية، والخطط التوسعية، وحتى بعض الاتفاقيات، بدأت كتصريحات ثم تكررت في الإعلام والسياسة حتى تحولت إلى "أمر واقع". ترك سفير دولة كبرى يطرح فكرة "إسرائيل الكبرى" التي تشمل أجزاء واسعة من دول ذات سيادة دون رد رسمي حازم يرسل إشارة سلبية مزدوجة: إلى الرأي العام العربي، بأن أنظمته لا تحمي حتى رمزية الحدود في الخطاب، وإلى صناع القرار في واشنطن وتل أبيب، بأن هامش التجريب في الخطاب يمكن توسيعه بلا كلفة تُذكر.

اختبار حقيقي: من البيانات الإنشائية إلى الفعل الدبلوماسي

السؤال المطروح الآن ليس: هل نغضب شعبيًا أم لا؟ الغضب على منصات التواصل حدث بالفعل. السؤال الأهم: ماذا تفعل الحكومات؟ إن الحد الأدنى الطبيعي في مثل هذه الحالة هو أن تبادر الدول التي شملتها الإشارة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، السعودية) إلى خطوات متدرجة لكنها واضحة، من بينها:

- استدعاء السفراء الأمريكيين لديها، وتقديم مذكرات احتجاج رسمية على تصريح يمسّ سيادتها وحدودها.

- طلب توضيحات علنية من وزارة الخارجية الأمريكية: هل يعكس كلام سفيرها موقفًا رسميًا أم رأيًا شخصيًا؟ وإن كان رأيًا شخصيًا، هل يعدّ مقبولًا من ممثل دولة في عاصمة من أكثر بؤر التوتر حساسية؟

- طرح الموضوع في أطر عربية وإسلامية جماعية (الجامعة العربية، منظمة التعاون الإسلامي) لصياغة موقف مشترك، لا لرفع الصوت فقط، بل لوضع خطوط حمراء تُبلّغ رسميًا لواشنطن.

خطوة أعلى في السقف، لكن منطقية إذا أرادت الدول أن تثبت جديتها، هي المطالبة بسحب هذا السفير أو استبداله، باعتبار أن بقاءه بعد مثل هذه التصريحات يشكل سابقة خطيرة تطبّع مع خطاب توسعي صريح. هنا يصبح الامتحان حقيقيًا: هل تعتبر العواصم العربية أن من حقها أن تضع حدودًا لما يقوله ممثلو الدول الكبرى على أرض قضاياها، أم أن حسابات التحالفات والسلاح والاقتصاد ستُقدّم مجددًا على خطوط السيادة حتى على مستوى الكلام؟

في النهاية، الدبلوماسية ليست فن "تطييب الخواطر"، بل أداة دفاع عن المصالح الوطنية. ما قاله مايك هاكابي ليس تفصيلًا عابرًا في بودكاست، بل اختبار حقيقي لقدرة الدول العربية على الرد الجماعي حين تُمس سيادتها رمزيًا قبل أن تُمس فعليًا. الإجابة لن تُقاس بقسوة العبارات في البيانات، بل بوضوح الفعل الرسمي: هل يُترك التصريح يمر كفقرة في أخبار اليوم، أم يُحوَّل إلى لحظة تُذكِّر الجميع بأن هذه المنطقة ما زال لها أصحاب، وحدودها ليست موضوعًا مفتوحًا لتجارب "من النيل إلى الفرات" على ألسنة السفراء؟